السعودي (الكِخَّة).. المتخلِّف.. الـ(يَعَّوه)

لم أستغرب أن تقوم شركات (التستُّر) برمي أحلام الشباب السعوديين العاطلين عن العمل في (الزبالة).

ولن أستغرب ظهورها (الحربائي) الدعائي في جميع المهرجانات واللقاءات التي تعقد باسم (التوظيف) و(المهنة)، لتجمع ملفات طالبي الوظيفة السعوديين أمام الكاميرات وأمام عيون وزارة العمل، ثم تلقي بها في أقرب (سطل) زبالة بعد ذلك، بعد أن حققت الهدفين اللذين حضرت من أجلهما، وهما ذر الرماد في عيون الأسياد (وزارة العمل الفاغرة عن كل هذا)، والثاني ما كسبته من دعايات إعلامية مجانية من قبل الإعلاميين (الفاغرين) هم أيضاً عن حيل تلك الشركات!

شركات (التستُّر) لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفضِّل الشاب السعودي مهما كانت شهاداته وخبراته، ومهما كان تميزه، عن ابن عمٍّ أو ابن خال الرئيس الحقيقي التنفيذي للشركة.

ومن المعلوم أن الرؤساء الحقيقيين لشركاتنا ليسوا أصحابها السعوديين الذين نقرأ أسماءهم على واجهاتها أو في عقودها، فهم (التيس المحلّل) لنهب أموال الوطن، ومجرد واجهات، ودمى مثل (خيال المآتة) لا يهشُّون ولا ينشُّون، وهم آخر من يعلم، ولا يهمهم إلا الحصول على (الفتات) الذي يلقي به الأجنبي في حلوقهم آخر الشهر وهو مشمئز من كسلهم وخيانتهم لوطنهم.

أما المدراء الحقيقيون المتحكمون في المال والعمل والوظائف فهم طوني وفتحي وعبده وكومار وأرسلان، ونجد الشركات تزخر بأقارب هؤلاء، وبرواتب خيالية

obeikandl.com

نصفها يعود لجيب المدير طوني، الذي أعطى ابن عمه مارسيل الفاشل في الثانوية العامة راتب وزير وتقاسمه معه، وفتحي الذي أرسل (لبلدياته) مصطفى صاحب الدبلوم الصنايعي عرضاً (بسبعتلافريال)، شريطة أن يأخذ نصفها، وهذا ما فعله عبده مع (ابن البلاد)، وكومار مع جنجويد، وأرسلان مع أوغلو.

أما الموظف السعودي الذي يُجبرُون عليه إجباراً لتحقيق نسبة السعودة فقط، فنجده هناك عند بوابة الشركة يحرس الأموال حتى تخرج من الوطن، أو نجد آخر يطارد بحقيبته لتجديد إقامات مدرائه، واستصدار تأشيراتهم وحجز رحلاتهم، أو تكون الموظفة بنت عمة خالة جدة الحارس السعودي التي تسكن مدينة أخرى أصلاً وتتقاضى ألفاً وخمسمائة ريال وهي في بيت زوجها نائمة، أو يكون شاباً حضر بملفه العلاقي ذات يوم إلى الشركة فوظفوه وهو لا يدري، وما زال ينتظر اتصالهم منذ سنوات.

إنني لم أستغرب ولن أستغرب أن يخوض هؤلاء حرباً شعواء ضد الموظف السعودي، ويرتكبوا كل المخالفات الشرعية والقانونية ليتجنبوا توظيفه، ويصفوه بالكسل والإهمال وعدم الجدية في العمل، ولم أستغرب أن يسعى هؤلاء بكل ما أوتوا من حيل خسيسة إلى إفشال أي شاب سعودي يحاول خوض غمار العمل الحر، فهؤلاء عصابات منظمة، استولوا على أسواقنا منذ زمن طويل، ببركات الأنظمة الهشّة، والرقابة الغائبة والتيوس المحللة، ولا يريدون خسارة هذا الكنز من أيديهم، فقد قاربت تحويلاتهم العام الماضي على سبيل المثال ترليون ريال، وهو ما يساوي ميزانيات دول مجتمعة.

لن أستغرب كل ما سبق، لكنني أستغرب ضعف نسب السعودة التي تفرضها وزارة العمل على الشركات، وهذا المدى والنفس الطويل مع شركات هي أشبه بالبراغيث التي تمتص دماء الاقتصاد الوطني وتعبث بصحته، والحجة المجوجة التي ترددها وزارات مثل العمل والمالية والتخطيط وغيرها، بأن الهدف هو المحافظة على رؤوس الأموال وعدم هجرتها، مع أن تلك الوزارات تعلم أن الدولة لا تجني

ضرائب تذكر على الشركات، بل إنها تقدم لها القروض والإعانات والتسهيلات، ثم أتعجب وأستغرب أكثر من فتح باب الاستثمار في (الطعمية) والحلاوة الطحينية وتجارة (الهتافير)، علماً بأن الجميع يعلم أن الأجانب أصلاً هم المسيطرون على السوق وهم المستثمرون الحقيقيون (من تحت لتحت) من سنين، وأستغرب أيضاً وأيضاً من دعوات بعض كبار تيوس التحليل للمواطنين للقبول بالمهن الوضيعة الدنيئة في حين أن شركاته تسعة أعشار موظفيها (الإداريين) أجانب.

وهنا أسأل: إذا لم تكن كل المظاهر والعوامل السابقة مؤامرة على الوطن والمواطنين من تلك الجهات بالتعاون مع تجار الفيز وكبار التيوس المحللين، فماذا نسميها؟!

وإلى متى والمواطن السعودي متهم في عقله وسلوكه وانضباطه وجديته وتحضّره من قبل هؤلاء العصابات، ومن قبل بعض المسؤولين الخائبين الذين يرمون بتقصيرهم دائماً على وعي المواطن وتفكيره؟!

وإلى متى أموالنا ووظائفنا ليست لأبنائنا؟!

وكيف نجد مليون عاطل سعودي وبيننا تسعة ملايين موظف أجنبي؟!

إلى متى والمواطن (كخة) أيتها التيوس المحلِّلة؟!

obeikandl.com